جريدة الحق البوني وقضايا الجزائريين (1893–1894)

الواعر صبرينة

المدرسة العليا للأساتذة * قسنطينة. * الجزائر

ملخص

شهدت الجزائر بعد فشل المقاومات الشعبية مرحلة انتقالية سبقت الحركة الوطنية، اشتهرت بظهور جماعة النخبة الجزائرية المثقفة، أو ما اصطلح عليها بحركة الشبان الجزائريين، والتي لم تكن حزبا سياسيا قائما بذاته، ولم تعبر عن تنظيم معين أو إيديولوجية ما؛ فهي كانت ترجمة لنشاطات مجموعات وأحيانا أفرادا أرادوا التعبير عن مواقفهم وتحقيق مطالبهم بوسائل مختلفة كالصحافة، والجمعيات والنوادي الثقافية، ونحن نهدف من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نشاط ومواقف النخبة الجزائرية في مجال الصحافة، وكيف ساهمت هذه الأخيرة في التعريف بقضايا الجزائريين في مرحلة كانت تشهد سيطرة فرنسية خالصة وإقصاء شبه كلي للعنصر الجزائري، ولذلك وقع اختيارنا على جريدة ذاع صيتها أواخر القرن التاسع عشر، ونقصد بها "جريدة الحق" بمدينة بونا (عنابة). فما هي توجهات هذه الجريدة؟، وما هو موقف السلطة الفرنسية منها؟، وإلى أي مدى خدمت القضية الجزائرية؟

Abstract

After the failure of popular resistance to French colonialism Algeria witnessed a transitional period before the emergence of the national movement with its political parties and organizations. This period was famous for the emergence of a group of leading Algerian intellectuals, known as Algerian Youth who did not form a political party, and did not reflect a specific organization or ideology; it was a translation of the activities of groups and sometimes individuals who wanted to express themselves and achieve their demands by various means such as the press, cultural associations and clubs. We aim in this study to shed light on the activity of the Algerian elite in the field of journalism, and how the latter contributed to the definition of Algerian issues at a time when French control was complete and the exclusion of Algerians was almost complete.We have taken as case study the newspaper "Al-Haq" (1893-1894) in Hippone (Annaba), trying to tackle such issues as the general intent and political direction of the newspaper, the attitude of French authorities towards it, and the extent to which it served the Algerian cause.

شهدت الجزائر بعد فشل المقاومات الشعبية؛ مرحلة انتقالية سبقت ظهور الحركة الوطنية، قادها مجموعة من الشبان المثقفين، أطلقوا على أنفسهم جماعة النخبة الجزائرية. هذه النخبة لم تكن حزبا سياسيا، ولم تعبر عن تنظيم معين أو إيديولوجية ما؛ فهي كانت ترجمة لنشاطات مجموعات وأحيانا أفرادا أرادوا التعبير عن مواقفهم وتحقيق مطالبهم بوسائل مختلفة كالصحافة، والجمعيات والنوادي الثقافية، ونحن نهدف من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نشاط النخبة الجزائرية في مجال الصحافة، وكيف ساهمت هذه الأخيرة في التعريف بقضايا الجزائريين في مرحلة كانت تشهد سيطرة فرنسية خالصة وإقصاء شبه كلي للعنصر الجزائري، وقد وقع اختيارنا على صحيفة الحق البوني نموذجا للدراسة باعتبارها من أولى العناوين في مجال الصحافة الأهلية.

فلا يخف علينا أن ثقافة الصحافة دخيلة على المجتمع الجزائري، وجاءت مع المستعمر الفرنسي الذي جلب معه أول صحيفة وهي L'Estafette [1]، وبعدها أسس المستعمر الفرنسي صحفا أخرى، بلغ عددها خمسة عشر (15) عنوانا سنة 1866، وهذا دون احتساب بعض الجرائد الأدبية والعلمية؛ منها ستة (06) عناوين بالجزائر العاصمة، وخمسة (05) عناوين أخرى بعمالة قسنطينة، وأربعة صحف (04) بعمالة وهران.

وقد ظل عدد الصحف في تزايد فبلغ (74) جريدة سنة 1881، وتمثلت أقدم العناوين في le Moniteur Algérien (1832)؛ وهي جريدة رسمية للسلطات الاستعمارية، وجريدة الأخبار (1832) وهي بدورها جريدة استعمارية[2].

وبالموازاة مع الصحف الفرنسية، برزت مجموعة من الصحف الأهلية منها ما عمّرت طويلا، ومنها ما لحقها أذى السلطة الفرنسية بعد مدة قصيرة من صدورها، ومع ذلك نالت شهرة في أوساط الجزائريين ومن أمثلة تلك الصحف؛ صحيفة الحق البوني (العنابي) الذي استمرت لمدة ثمانية أشهر، وهي الجريدة قيد الدراسة.

أولا: التعريف بالجريدة:

صدر أول عدد لجريدة الحق البوني بتاريخ 30 جويلية 1893م[3] بعنوان الحق" la vérité "، وكانت تطبع في مطبعة Bônoise بحي بيجو رقم 14 بمدينة بونا Bône (عنابة).

كتب لفظ الحق بأحرف لاتينية غليظة في وسط رأس الصفحة، وابتداءً من العدد الثالث برز عنوان الجريدة باللغة العربية، ووضع أسفله هلال يتوسطه عنوان الجريدة باللغة الفرنسية، وكتب أسفل العنوان من الجهة اليمنى صحيفة سياسية وأدبية تهتم بمصالح الجزائريين العرب، من أجل الله، الوطن، العدالة. أما من الجهة اليسرى فقد كتب شعار الجريدة وهو: الحرية، الحق، الحقيقية أسلحة لا تقهر بين يدي الضعيف[4].

وكان العدد الثالث للجريدة أكثر إيضاحا وتعريفا بها، فقد ورد اسم مدير الجريدة وهو سليمان بنقي، واسم رئيس التحرير عمار السمار الذي اتخذ اسما مستعارا هو زيد بن ذياب، وكان هذا الأخير من أهم محرري الجريدة، كما تمّ ذكر اسم متصرف الجريدة وهو خليل قايد العيون[5].

بالنسبة لمدير جريدة الحق سليمان بنقي فليس بحوزتنا معلومات كثيرة حوله، ما عدا كونه تاجرا يملك شركة للتبغ والسجائر للبيع بالتجزئة والجملة تحمل اسمه Bengui، وهذا ما يتضح لنا عند تصفحنا للصفحات الإشهارية في الجريدة، والغالب أنّ كل من كان يروج لسلعه وخدماته في جريدة الحق كان من الممولين لها والمشتركين فيها ونسبة معتبرة منهم من الفرنسيين.

أمّا رئيس تحرير الجريدة عُمار السمار فهو سليل عائلة عنابية تعود أصولها إلى مدينة القالة، ولد في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، وهذا يعني أنه كان من أوائل خريجي المدارس الفرنسية، وكان نموذجا للأنتلجنسيا الجزائرية التي بدأت بالبروز والتأثير أواخر القرن التاسع عشر، ومجال الصحافة لم يكن غريبا على عمار السمار فقد كان صحفيا ناشطا في جريدة Réveil bônois سنة 1890 لصاحبها رستيل Rasteil.

وفيما يخص زميلهم الثالث وهو خليل قايد العيون فقد كان كاتب عدل، وهو من عائلة ثرية من مدينة عنابة.

والملفت للانتباه؛ أنّ جريدة الحق البوني (1893–1894) لم تكن جريدة إخبارية تعنى ينشر أخبار وأحداث الجزائر، أو أحداث الشرق الجزائري[6]؛ إنما كانت أعمدتها فضاءً لمقالات ترسم وتحدد آراء و مواقف محرريها، وبالنظر إلى خطاباتهم المباشرة والصريحة فقد قرروا اتخاذ أسماء مستعارة مخافة المتابعة الفرنسية.

ومن أبرز محرري الجريدة نذكر:

زيد بن ذياب (عُمار السمار)، سيف اليزل، بابا عصمان (الشيخ بودربالة)[7]، عبد الله، البشير، الصنديد.

والواضح أنّ أعضاء قسم التحرير في جريدة الحق لم يترددوا في ذكر أسمائهم الحقيقية في الأعداد الأولى للجريدة، وفي مقدمتهم عمار السمار، والشيخ بودربالة.

كانت جريدة الحق البوني جريدة أسبوعية تصدر كل يوم أحد، وقد أوضحت توجهاتها واهتماماتها الأهلية والنخبوية في عددها الأول الذي خصص للحديث عن برنامجها والذي جاء فيه[8]:

«التمجيد لله وحده...

«تهدف صحيفتنا إلى دعم مصالح العرب، وكذا كل الفرنسيين الشرفاء الذين يبادلوننا مشاعر الوطنية، وناضلوا من أجلنا ضد من ينتقدوننا ...»[9].

نلمس من هذا القول؛ أنّ جريدة الحق البوني كانت جريدة أهلية تعبر عن مصالح الجزائريين، إلاّ أنّها لم تكن جريدة معارضة للسلطة الفرنسية، ولم تطعن في شرعيتها، وقد اتضح هذا في معظم أعدادها، وفي كل سطر من سطور مقالاتها التي تبجل السلطة الفرنسية والميتروبول وتعتبرهما رمزا للنور، والتقدم، والحرية.

هذا الموقف من طرف محرري جريدة الحق البوني ليس غريبا بل مألوفا؛ فالفترة التي شهدت ظهور الجريدة لم تعرف وعيا سياسيا ونضجا وطنيا تاما من طرف الجزائريين، فهي فترة

أعقبت فشل المقاومة الشعبية، وبداية المقاومة السياسية، فجهابذة العلم والثقافة من علماء الجزائر كانوا قد قرروا الرحيل من الجزائر، في حين كانت الغالبية من الجزائريين تعيش في فقر مدقع وفي جهل وتخلف، ما عدا أقلية تكاد تعد على رؤوس الأصابع من قبلت اللحاق بالمدارس الفرنسية، ومحرري جريدة الحق جزء منها.

أضف إلى ذلك أنّ الممارسة الصحفية في حد ذاتها كانت لا تزال حديثة في أوساط الجزائريين، وهذا ما أوضحته جريدة الحق بقولها[10]: «... عدد الصحفيين في أوساط الجزائريين ضئيل، لأن قوانين المستعمرة ترفض على الدوام منح الحرية لهؤلاء لإبداء رأيهم، والقلة الموجودة منهم لا تملك قلم روشفور Rochefort[11] ودرومون Drumont[12]، لكن في المقابل إذا لم يكونوا خطباء أكفاء؛ فهم يعقلون ويعالجون الأمور بمنطق وبمعرفة الأسباب».

إنّ تسمية جريدة الحق لم تأت عبثا، وهذا ما أوضحه زيد بن ذياب قائلا[13]: «لا نقول سوى الحق غير الحق، لأنّ هذا الأخير سلاح لمن يعاني، ودون كلل منّا سنكون على الدوام سلاحا في يد الأهالي».

وقد أردف زيد بن ذياب قائلا: «ستكون لمساتنا لطيفة، نستطيع استكمال مشوارنا مدعمين بالعدالة وبالقانون، ولن نضيع وقتنا في كلام لا فائدة منه، جريدتنا ليست سياسية فقط بل هي جريدة أدبية كذلك[14]، وفي كل عدد منها سننشر أقصوصات، حكايات، وروايات رحالة عرب حول العادات والتقاليد».

قصد زيد بن ذياب بقوله هذا؛ أنّ نشاطه وزملاءه في إدارة الجريدة سيعطي الأولوية للمجتمع الجزائري، وسيعرف بتراثه وتقاليده، ومعنى هذا أن روح الانتماء الجزائري كانت راسخة في أذهان وعقول نخبة جريدة الحق الذين افتخروا بثقافتهم وتعليمهم الفرنسي، وفي الوقت نفسه لم يتجاهلوا أحوالهم الشخصية الإسلامية، وليس أدل على ذلك ما كتبه عمار السمار في أقصوصته الموسومة "آه، علي يا أخي" والتي يتحدث فيها عن يوميات جزائري في مجتمع مستعمر.

وقد أوضحت الجريدة هدفها بالقول[15]: «نحن نعمل من أجل ازدهار الجزائريين، والأخوة بيننا وبين الفرنسيين، ولكي تكون قلوبنا حول الوطن الأم».

ثانيا: ظروف تأسيس جريدة الحق:

شهدت الفترة التي صدرت فيها جريدة الحق سيطرة الإدارة الفرنسية على كافة الميادين السياسية، الإدارية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، متبنية سياسة الإدماج، ومن جملة القوانين التي ظهرت في تلك الفترة مرسوم 24 أكتوبر 1870 زمن الجمهورية الثالثة (1870–1940) الذي منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية[16]، وقد جاء فيه: «إن الإسرائيليين الأهالي لعمالات الجزائر قد أعلنوا مواطنين فرنسيين مع صيانة كل الحقوق التي اكتسبوها»[17].

وبالتالي فتحت الأبواب لليهود الجزائريين في كافة النشاطات السياسية والإدارية في الجزائر، وصار بإمكانهم صيانة مصالحهم من داخل المؤسسات الفرنسية، وتكمن خطورة مرسوم كريميو في كونه جعل اليهود في وضعية تمكنهم من التضييق على الجزائريين المسلمين الذين عاملوهم قرونا معاملة أهل الذمة، وهذا ما كانت تنشده الإدارة الفرنسية، فهي تمكنت من تقسيم الجزائريين إلى قسمين، وحاولت في الوقت نفسه تغليب قسم على آخر لتحقيق أهدافها.

صدر بالتوازي مع مرسوم كريميو، وفي التاريخ نفسه (24 أكتوبر 1870)، قانون يقضي بوضع تنظيم جديد للإدارة الفرنسية؛ حيث ألغي منصب الحاكم العسكري، وعوض بموظف سام يأخذ اسم الحاكم العام المدني، وكان هذا بداية لزيادة امتيازات المدنيين الفرنسيين، وهذا ما سيؤثر بدوره سلبا على مصالح الجزائريين.

لم تكتف الإدارة الفرنسية بتغليب الأقلية اليهودية على الأغلبية المسلمة، بل واصلت حصارها لهذه الأخيرة من كافة الجهات، وركزت على الجانب الديني حيث وضعت يدها على مؤسسة القضاء بعد سلسلة من القوانين والمراسيم حدت من اختصاص القاضي المسلم، ومن أهم تلك القوانين تعليمة 25 ماي 1892 التي قيّدت صلاحيات القاضي المسلم، فانحصرت مهامه في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث[18]، بينما صارت الأمور الأخرى بيد

الإدارة الفرنسية التي أوجدت ما يعرف بقاضي الصلح، بالإضافة إلى المحاكم الزجرية والجنائية وهيئة المحلفين[19]، وهي من النظم التي لم يسبق أن جرت العادة عند المسلمين أن عرفوها، فيما ألحقت كل الإدارة بوزارة العدل الفرنسية، أمّا القضاء فظل تابعا لوزارة الحربية.

كما أخضعت الإدارة الفرنسية الجزائريين لجملة من القوانين الاستثنائية قيدت حريتهم كانت بدايتها قانون الأهالي الصادر سنة 1874، والذي توسع في 31 ديسمبر 1897 ليشمل 27 مخالفة، وبقي يتجدد إلى غاية 1930، واستمرت معه معاناة الجزائريين إلى سنة 1944 تاريخ إلغاءه.

إن الأوضاع السابقة الذكر ما هي إلاّ عينة بسيطة من معاناة الجزائريين التي استمرت مع استمرار الاستعمار، لذلك وأمام هذا الوضع؛ أخذت جماعة من الشبان الجزائريين على عاتقها التعريف بقضايا الجزائريين، ومحاولة إيجاد حل لها أو تحسينها على الأقل، وذلك بإيصال أصوات الجزائريين إلى الإدارة الفرنسية، وقد كان لجريدة الحق البوني دور في ذلك و يتضح الأمر في القضايا التي عالجتها الجريدة في فترة الثمانية أشهر التي نشطت فيها.

ثالثا: دراسة لأهم القضايا الجزائرية في الجريدة (1893-1894):

إن الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها غالبية الجزائريين حرّكت صفوة منهم من جملة المثقفين باختلاف توجهاتهم العربية إسلامية، أو الفرنسية، فرغبوا في إيصال أصواتهم للحكومة الفرنسية في باريس، وكانوا قد استغلوا إعلان مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1891 برئاسة جول فيري[20] آنذاك نيته حول إعداد لجنة تحقيق لتقصي أحوال الجزائريين ومعيشتهم. لذلك سارع الجزائريون لتقديم عرائض أمام هذه اللجنة[21]، لكن النتائج التي خلصت إليها كانت مخيبة للآمال لأنها زادت من امتيازات الفرنسيين، والأوروبيين على حساب الجزائريين، ومع ذلك كان مجيء هذه اللجنة بمثابة الإنعاش لمجموعة من الشبان الجزائريين المثقفين، الذين بادروا بتقديم عرائض وتقارير أمام الإدارة الفرنسية خاصة في الفترة ما بين (1891_1893) والتي شهدت صدور مشروع التجنيد الإجباري سنة 1891.

نفهم من هذا؛ أنّ الفترة التي تأسست فيها جريدة الحق تعد فترة استفاقة للنخبة الجزائرية المثقفة التي بدأت بالتحرك بعد زيادة ثقل مشاكل الجزائريين، والتي تراكمت

الواحدة تلو الأخرى دون أن تجد لها آذانا صاغية، ويتضح هذا الأمر سريعا عند تصفحنا لأعمدة جريدة الحق البوني التي ركزت على طرح مشاكل الجزائريين، والحالة المزرية التي كانوا يتخبطون فيها.

وفيما يلي دراسة لأهم القضايا التي ناقشتها هذه الجريدة مرتبة حسب صدورها في الجريدة:

1- سوء إدارة البلديات المختلطة:

تعرضت جريدة الحق في مقال لها في أولى أعدادها إلى سوء إدارة مدراء البلديات المختلطة الذين شبهتهم بالإقطاعيين الأوروبيين زمن العصور الوسطى، فعلى الرغم من الميزانية التي تخصصها الإدارة الفرنسية لأولئك المدراء قصد التسيير الحسن للبلديات والسكان، لكنهم يستحوذون على الأموال ويتركون الأهالي[22] في فقر مدقع، والدليل على ذلك بيوت المدراء التي تشبه القصور، وملكيات أراضيهم الشاسعة، وحول هذا الشأن كتب زيد بن ذياب: «... إنّهم سادة، وأصحاب قصور وملكيات أراضيهم شبيهة لتلك التي عرفتها القرون الوسطى...».

كما أشار صاحب المقال إلى وظيفة "المعاونين الأهالي les Adjoins Indigènes"، وهم مجموعة شيوخ جُهّال ينفذون قرارات أولئك المدراء دون الالتفاتة لحال الجزائريين، فعوض أن يقوم هؤلاء بمهمتهم المتمثلة في تحقيق الأمن والسلام داخل القبائل يأتون بالعكس ويعملون على محاصرة القبائل، والحد من استقلاليتها إرضاء لمدرائهم»[23].

«... على الرغم من المؤسسات الجديدة، وتشييد القرى والمجالس البلدية التي يعتبر الأهالي جزء منها، غير أنّ العرب يفضلون التوجه مباشرة إلى نائب الوالي أو أحد وسطائه، والابتعاد عن حكام البلديات ومعاونوهم الذين يرهقونهم على الدوام، ويعاقبونهم بالسجن، والتعويض لأسباب واهية، وكذا إرغام الأهالي على عمل السخرة في حقول الكولون دون أجر»[24].

أوضح زيد بن ذياب في مقاله صورة الجزائري في تلك الفترة، وفضح ممارسات رؤساء البلديات المختلطة، هذا النمط الإداري الذي فرض على الجزائريين دون غيرهم من المستعمرات الفرنسية[25].

كما أنّ المعاونين الأهالي الذين وظفوا في تلك البلديات لم يتم انتخابهم، بل تمّ تعيينهم، وحتى إن انتخبوا فإنّ ذلك سيخضع لمعايير الإدارة الفرنسية التي قرّبت إليها الأعيان وشيوخ القبائل والمرابطين، ولم تطبق قانون 1884 بحذافيره.

إن مناقشة جريدة الحق البوني لسوء تسيير البلديات المختلطة هو تصريح برفض نخبتها للنظام الإداري الفرنسي الذي وسّع من سلطات المدنيين الأوروبيين، وفي الوقت عينه ضغط على الجزائريين من خلال نظام بلدي عقيم، يشغل فيه المعاون الأهلي دور المخبر، والجاسوس لا أكثر ولا أقل.

2- التمثيل النيابي للجزائريين:

كان التمثيل النيابي من أهم القضايا التي حاصرت بها الإدارة الفرنسية الجزائريين، وحرمتهم بذلك من حق الدفاع عن مصالحهم في مختلف المجالس؛ في حين كان الورقة الرابحة في يد الأوروبيين الذين نالوا القسط الأكبر في مختلف المجالس في الجزائر، وخصتهم وحدهم دون الجزائريين بتمثيل في البرلمان الفرنسي بباريس، هذا التمثيل تطور مع مرور الوقت. فبعد أن كان لهم أربعة (04) مقاعد سنة 1848 صار لديهم ستة (06) مقاعد تبعا لمرسوم 04 أكتوبر 1870، ولا يختلف الأمر بالنسبة لباقي المجالس. أمّا فيما يخص الجزائريين فقد ظل تمثيلهم ضئيلا أو يكاد ينعدم.

ففي المجالس البلدية التي ظهرت سنة 1884 لم يتجاوز عدد الجزائريين ¼ الأعضاء، وبالنسبة للمجالس العامة فقد حدد عدد الأهالي بستة (06) أعضاء في كل من مجلس مقابل (27) عضوا من الأوروبيين في كل من مجلسي قسنطينة، ووهران، و(31) عضوا في مجلس الجزائر، ويتم تعيين النواب الجزائريين على يد الحاكم العام إلى غاية سنة 1908 أين صاروا ينتخبون، لكن عددهم ظل على حاله[26].

إنّ القلة العددية للجزائريين في المجالس لا تخدم مصالحهم، وكونهم أقلية تمثيلية لا يخوّل القانون لهم انتخاب رؤساء البلديات ولا مساعديهم، وبالتالي لا علاقة لهم بإدارة البلدية[27]، وقد طالب صحفيو جريدة الحق البوني على غرار بقية النخبة الجزائرية المثقفة؛

بأحقية التمثيل النيابي الذي كان مطلبا رئيسيا، واتضح ذلك في عناوين مقالاتهم، ومن بين ما جاء فيها[28] «... لم يسمحوا لنا بالدفاع عن قضية الضعفاء لأن رجل السياسة الجزائري، والنائب لم يفتحا أفواههما ليّعبران مكاننا... نحن لا نسعى وراء الثراء ولا التشريف، لكننا نسعى إلى تصحيح الأخطاء التي عانينا منها طيلة ستين سنة. نطالب بأعلى أصواتنا أن ننال تمثيل في الغرفة (البرلمان)، وفي المجلس لكن مع فارق أن يتم انتخاب النواب من طرف العرب المسجلين في دفاتر الحالة المدنية، وأن يمارسوا حقوقهم المدنية وليس تعيينهم بواسطة الإدارة».

نال مطلب جريدة الحق الترشح بالاقتراع العام للمجالس الانتخابية تزكية بعض النواب الفرنسيين المهتمين بالقضية الأهلية، ومن بينهم اسكندر إسحاق Isaac[29] الذي قدّم اقتراح أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 04 أفريل 1893 حول مشروع تعديل قانون التمثيل النيابي للجزائريين أهم ما جاء فيه[30]:

– توسيع الحقوق السياسية للأهالي، وفي المجالس البلدية والمجالس العامة، وفي البرلمان، وذلك برفع أعدادهم داخل هذه المجالس؛ ففيما يخص المجلس البلدي طالب إسحاق برفع عدد النواب الأهالي من الربع إلى الثلث من مجموع النواب، كما طالب بأحقية الأهالي في انتخاب رؤساء البلديات وهي الخاصية التي حرموا منها، ومنح العضوية للأهالي في مجلس الشيوخ.

_ كما طالب النائب إسحاق برفع نسبة العضوية للمستشارين الأهالي في المجالس العامة إلى الثلث، وأن يتم انتسابهم إلى المجالس بواسطة الانتخاب، وهذا ما يخوّل لهم فرصة الترشح لعضوية مجلس الشيوخ، لكن هذا لن يتحقق إلاّ في ظل المواطنة الفرنسية.

كما أشارت جريدة الحق إلى سلبية النواب الأهالي في المجالس الانتخابية؛ ذلك أنهم لا يمثلون الطرف الجزائري بقدر ما يمثلون المصالح الفرنسية، لذلك وصفتهم جريدة الحق بالدمى وكتبت حول هذا الشأن[31]: «لا وجود لتمثيل عربي، فالعرب داخل المجالس لا يليق بهم لفظ ممثلين بل بالأحرى دمى؛ فهم نيام أفواههم مغلقة أثناء المحادثات والمناقشات التي تعنى بمصالح العرب، ودورهم الوحيد هو رفع الأيدي كالآلة فقط. لا؛ يتوجب على من يمثلوا

العرب في المجالس أن يكونوا رجالا مثقفين، يتمتعون بالطاقة، وليس رجالا من خشب لم يوجهوا إلى المكان المناسب الذي يتلاءم مع صمتهم، لذلك يجب أن يضم المجلس الشخصيات الحرة والمستقلة التي لا تخشى التحدث ورؤوسها مرفوعة».

إن مطلب تخصيص العضوية النيابية لأناس مناسبين كان المطلب الذي وحّد بين كل تيارات النخبة الجزائرية المثقفة، أمثال سي امحمد بن رحال، والأمير خالد الذين نشطوا بقوة بعد إصلاحات 1919، وهذا يوضح درجة الاستفاقة السياسية، والوطنية التي تميزت بها نخبة أواخر القرن التاسع عشر، ومن ضمنها نشطاء جريدة الحق البوني.

3- الجنسية الفرنسية وحق المواطنة:

احتلت مسألة التجنس قصد نيل المواطنة الفرنسية حيزا هاما في فكر محرري جريدة الحق، ونلمس هذا في مقال لهم حول الانتخاب جاء فيه: [32]«يقصد الفرنسيون واليهود المتجنسون مكاتب الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الصناديق، فالشعب هو ملِك هذا الزمان، إن العامل البسيط الذي يقضي جلّ وقته في الورشة أو في الحقل لن ينس هذا اليوم (يوم الانتخاب)؛ في حين يبقى العربي أبكما يريد إبداء رأيه لكن ليس لديه الحق على الرغم من أن مصلحته كمصلحة الكولون، وكذلك الأجانب المتجنسين، أن يمثله نواب في المجالس للدفاع عنه والتخفيف من معاناته وإيصال صوته...».

اعتبر محررو جريدة الحق أن نيل الجنسية الفرنسية سيفتح الآفاق أمامهم ويمكنهم من نيل الحقوق السياسية والمدنية على غرار الفرنسيين، ولعّل ما أشار إليه زيد بن ذياب ما يؤكد ذلك حيث كتب قائلا[33]: «العرب رعايا لدى فرنسا، خاضعون لحمايتها لذلك يسعون لنيل صفة الفرنسي لأنّ فيها الآمال وفي الميتروبول... ».

أراد محررو جريدة الحق الرقي بأنفسهم ليغدوا على قدم وساق مع الفرنسيين رغم اقتناعهم بأنّهم أقلية مثقفة لن تؤثر في وسط فرنسي، مع ذلك سعوا لإيجاد مكان لهم، وقد كتبوا حول هذا الشأن[34]: «... حاولوا أن تبحثوا عن اختلاف لكن دون تجريح لعدد من الأهالي على قدر مهم من التعليم، والثقافة، والذين يرغبون في خدمة فرنسا؛ الوطن الجديد».

وقد أصرّ صحفيو جريدة الحق على حقهم في المساواة والمواطنة الفرنسية كونهم عرب جزائريون يشكلون أغلبية عددية والإدارة الفرنسية قد سبقت أن منحت الجنسية ليهود الجزائر وهم أقلية، وقد كتب الصحفي بابا عصمان قائلا: «... تفضلون اليهود لأنّ لديهم المال المتوفر لخدمتكم، وأنتم تدفعون لهم أجورا لمعاقبتنا، في حين لا يملك العربي شيئا فقد تمّ سلب أملاكه منه منذ زمن، وأغلبها موجودة في صناديق أولاد اليهود، أبصروا! إنّهم يسخرون منكم، ماذا ستفعل لكم بعض الآلاف من الفرنكات أو أقل، لكي تضغطوا على العرب؟ مرتزقة للبيع من اليهود، ستظلون محتقرين من طرف مواطنيكم، ومن طرف العرب...».

مطلب المواطنة والمساواة مع الفرنسيين، والرقي بالنخبة الجزائرية المثقفة كان أساسيا بالنسبة لجريدة الحق، لكن مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، وهذا يعني الرفض الصريح لمحرري هذه الجريدة لسياسة الإدماج مع فرنسا، والانسلاخ عن العروبة والإسلام، وقد كتب أحد محرري جريدة الحق يدعى عبد الله مقالا بعنوان "إلى المرتدين" جاء فيه[35]: «ما الاستحقاق الذي يناله رجل يرتد عن قوميته، وعن دينه؟ رجل كهذا الرجل هل يكون على قدر المسؤولية؟ هل قاتل الأخ يحتاج للاهتمام؟ هل نثق في وطنية من خان وطنه؟ هذا الذي يملك ذكاء يستخدمه ضد أخيه؟ هل باستطاعة رجل ذي قلب أن يحب شخص مرتد؟ الخائن الذي تحبونه اليوم يستطيع خيانتكم غدا؟ ماذا يفضل الفرنسيون، رجل يقول أنا عربي ومسلم، ويضيف أنه ابن فرنسا بالتبني، أو عربي يتملص من عروبته وإسلاميته ليعلن أنّه فرنسي. هذا الذي ينسى اليوم الدم المحمدي الذي يسري في عروقه، ينسى أنّ أمه مسلمة، وأنّ أسلافه ناضلوا من أجل الإسلام، هل يمكن أن يكون فرنسي بحق؟ الرجل الذي يرتد عن حليب أمه هل يستطيع أن يحب أجنبية، دون ارتداد؛ إخواننا العرب نحن نحب فرنسا، نحن في غنى عن محاربة إخواننا في الدين لكي ننال حب الميتروبول، هذا لأننا كلنا رعاياها ونستطيع من جديد التأكيد على وطنيتنا».

نفهم من هذا؛ أن جريدة الحق البوني قد آمنت بقضية المواطنة والجنسية الفرنسية، ومع ذلك لم تغفل أهمية الأحوال الشخصية الإسلامية كجزء لا يتجزأ من ثقافة الجزائري، ولذلك إذا تحققت المساواة بين الجزائري والفرنسي، فهذا لا يعني الإنسلاخ الكلي من الثقافة العربية

الإسلامية؛ بل تحقيق المساواة مع مراعاة ثقافة الفرد الجزائري، على غرار ما حدث لليهود بعد تجنيسهم فقد حققوا المواطنة، والمساواة مع الفرنسيين، وفي الوقت نفسه احترمت عاداتهم وطقوسهم كيهود.

فمقصد جماعة النخبة في جريدة الحق البوني هو تحقيق التعايش الجزائري الفرنسي ولن يكون ذلك إلاّ بفصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية.

4. المسؤولية الجماعية:

أوضحت جريدة الحق- كما سبق الذكر- أنّها حملت على عاتقها الدفاع عن حقوق الجزائريين، والرقي بهم، والسعي لفك الغبن، والقهر عنهم خاصة وأنّهم مقيدون بسلسلة من القوانين الاستثنائية أشهرها قانون الأهالي الذي فرض عليهم مخالفات وغرامات زادت من معاناتهم، من أبرزها المسؤولية الجماعية، هذه الأخيرة كانت من أهم القضايا التي ناقشتها جريدة الحق عبر صفحاتها طيلة فترة الثمانية أشهر قبل أن تحّل من طرف الإدارة الفرنسية.

تناولت الجريدة مقالات عدة تعرضت فيها للمسؤولية الجماعية، وأثرها السلبي على الجزائريين، ومن أبرز تلك المقالات ما تمّ نشره في عددها السادس حيث جاء على لسان رئيس تحرير الجريدة زيد بن ذياب[36]: «ما كان لهذا القانون (المسؤولية الجماعية) أن يوجد لو أنّ الشعب الفرنسي حافظ على سمعة الكرماء التي لطالما قابله العرب بها، لماذا نحمل المسؤولية لمجموعة من الأفراد يقطنون دوار يسكنه لص مجهول، في فرنسا حينما ترتكب جريمة في شارع أو آخر هل يتهم جميع السكان؟، وهل سيعاقبون في حال ظل الجاني مجهول؟ بالطبع لا، الجزائر مجرد مستعمرة... إنّها امتداد لفرنسا هذا ما صرحتم به فلماذا الكيل بمكيالين، وحتى إذا اعتبرنا الجزائر بلد منفصل، بلد تمّ فتحه؛ فإنه لا يوجد مبرر لمثل هذه القوانين فهي لن تريح القلوب، وتنسي الأحزان... إنّ الحيوان إذا لم يطع سيده، فأمثاله من الحيوانات لا يتقاسمون معه ضرب العصي؟! .. ».

وقد أوضحت جريدة الحق أنّ ما زاد في ثقل قانون المسؤولية الجماعية هو دور المعاونين الأهالي الذين لم يلتزموا بالمهام المنوطة بهم «عوقب الرجال الصادقين والشرفاء لأنّهم لم يعرفوا

المذنب، وهذا هو دور شرطة القبائل من الشيوخ والفرسان الذين لا يقومون بمهامهم كما ينبغي، ويخصصون رواتبهم الشهرية لعرض مهارات خيولهم الجميلة لا أكثر ولا أقل»[37].

وتستطرد الجريدة حول المسؤولية الجماعية[38] «يتهم العرب على الدوام بالجريمة، والقتل، والوحشية، لماذا إلقاء التهم على ثلاثة ملايين جزائري، والجريمة اقترفها أفراد، فرنسا بدورها لم تسلم من الجرائم، فهل تلقي التهم على الجميع. ربما الجوع والانتقام هو من جعل البعض يتعدى على القانون، لماذا يعاقب الأهالي؟. مع ذلك، نحن مع معاقبة من اقترف جرما من الأهالي، عاقبوا المجرمين لكن احترموا الشرفاء فالعدالة، والإنسانية تريد ذلك».

لامس قانون المسؤولية كافة الشرائح والأعمار فلم يسلم منه حتى الشيوخ، وهذا ما أشار إليه زيد بن ذياب حين قال[39]: «العجوز الذي ثقل كاهله بفعل الزمن يؤدي صلواته، ولا يغادر خيمته، كذلك الفلاح الفقير هو عرضة من وقت لأخر للغرامات، والمسكين مجبر على تسديدها دون اعتراض».

أكدت جريدة الحق أنّ المسؤولية الجماعية لا تؤدي الجزائريين فقط بل تلحق الضرر بالإدارة الفرنسية، فعوض أن يتهم الجزائريون بجرائم لم يقترفوها، على الإدارة الفرنسية تأمين القبائل لتفادي ذلك، وقد كتب الصحفي عبد الله قائلا[40]: «هذه المسألة (المسؤولية الجماعية) لا زالت قضية اليوم، ولا يمكن تجزئتها، ومن الاستحالة بمكان، بالطبع لأنّها تضرب حرية السكان بصفة مباشرة، والحكومة الفرنسية لا تقبل أن تزيد حياة العرب قساوة. يعاني الفلاحون من بؤس شديد، ويبيعون قطعة من أراضيهم كل سنة، والقلّة التي تملك أنعاما تلحظ تناقصها يوما بعد يوم، هؤلاء التعساء مجبرون على دفع الضرائب التي تزيد من بؤسهم. نطالب بأمن خاص في القبائل، شرطة برنوس وعمامة (شرطة محلية من السكان)، عون واحد كاف لعدد من الدواوير، لكن لا تضربوا الأبرياء لأنّهم يعانون، إنّ السكان الشرفاء للقبيلة لا يطلبون سوى معرفة المجرمين لإحالتهم على العدالة».

كان النقاش محتدما في المجالس الانتخابية حول المسؤولية الجماعية ولذلك سعت جريدة الحق للمطالبة بإلغاء هذه المخالفة التي تبنتها صحفا استعمارية كثيرة، ومن بينها صحيفة

صدى وهران L'Echo d'Oran، التي كانت تهاجم صحيفة الحق البوني بين الفينة والأخرى، وقد ردت عليها الصحيفة البونية على لسان أحد محرريها اسمه المستعار بابا عصمان قائلا حول هذا الشأن[41]: «أسست جريدة الحق لتحسين مصير العرب الجزائريين لتوجيههم إلى ما هو مهم، وهو تحضرهم، لكي يحبوا فرنسا، وليس للتحريض على الجريمة، وهذا ما يجعل حياة المسلمين أفضل.حاول البدو التقرب قدر المستطاع من الكولون، لكن هذا لم يمنع حدوث الجرائم. إنّ الأهالي الذين نلحظهم في المحاكم الزجرية، والبنوك يبحثون عن العدالة، وهم عرضة للصوص كغيرهم من الكولون، لكن يوجد بعض المرتزقة الذين يسعون لإحداث الشقاق، و إلقاء التهم على الأهالي».

إنّ نشاط جريدة الحق حول فضح قانون المسؤولية الجماعية جاء بالتزامن مع سعي النواب الفرنسيين لتجديد العمل بهذا القانون الذي يعود إلى تاريخ 02 جانفي 1844، وقد تمكّنوا من التصويت بالإجماع حول إقرار هذا القانون[42].

مع ذلك تعالت أصوات بعض الفرنسيين المعتدلين من أمثال النائب مارسييه من قسنطينة حيث صرّح[43] «... لا يمكنني أن أخفي شعوري ومدى تفاجئي لاستمرار العمل بهذا القانون خاصة في الوقت الحالي... كيف لرجال أذكياء مثل مستشارينا العامين لم يضعوا في الحسبان أنّ اقتراحهم لسنة 1893 سيلقى نتيجة ما سبقه من اقتراحات، وأن مسألة معقدة كهذه وهي تحقيق الأمن لا يمكن أن تتحقق رغم نفوذهم السحري بإتباع هذه الخاصية (المسؤولية الجماعية)».

5ـ التعليـــم:

اعتبرت جريدة الحق التعليم وسيلة أساسية لتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، فمن شأن التعليم إخراج الجزائري من البؤس[44] «التعليم من شأنه إخراج الأهالي من البؤس الذي يتخبطون فيه، قال البعض أنّ التعليم لا ينتج سوى أشخاص مقصيين، وقد صدر هذا الكلام قبلا من طرف أحد زملائنا بوهران، إنّ مثل هذه الأصوات تثير الضحك، هل تعنون بقولكم أنّ التعليم الفرنسي لا يستفاد منه غير الفرنسيين... لقبتمونا بالجهّال المتوحشين،

وترغبون في رفضنا للتعليم، ما الذي تريدون فعله بنا؟ أن نصرخ بأعلى صوتنا النور، نرغب في التعليم للتخفيف بعض الشيء من معاناتنا، حسّنوا قدرنا وستكون سواعدنا وقلوبنا في خدمتكم... نحن مرضى ونطالب بإسعافنا، أشفونا لماذا لا تتقبلوا فكرة نهضتنا بالتعليم، ونحن نثبت لكم العكس من خلال هذه الأسطر التي كتبناها والتي نطالب عبرها بالعدالة وبالنور من أجل المساكين الذين يموتون وهم يجرون المحراث».

6- مسألة الضرائب:

أوضحت جريدة الحق أنّ الضرائب التي أرغم الجزائريون على دفعها تزيد من تعاستهم، وقد خصصت مقالا حول هذا الأمر عنوانه ويل للمهزومين أهم ما جاء فيه[45]: «يدفع العرب ضرائب ألف مرة أكثر من الأوروبيين الذين يشتغل العرب في أراضيهم...».

وبيّنت جريدة الحق أنّ سياسة الجباية المتبعة زادت من فقر الجزائريين في الأرياف، وهذا من شأنه أن يفتح باب الهجرة إلى المدن، وبالتالي تتعاظم المشاكل أكثر فأكثر[46] «لكي تتجنبوا زحف عرب الأرياف إلى المدن، خففوا عنهم الضرائب التي يعانون منها فإنكم ستحصلونها فيما بعد عندما تتحسن الظروف، نذكركم أنّ القبائل تدفع ضرائب تتراوح قيمتها من 15000 إلى 40000 فرنك دون أن يعرف سكانها أية تحسن، ألقوا نظرة على هؤلاء المساكين، حقيقة أن الجزائر في حاجة إلى أعمال لتكبر وتتطور لكن العربي في حاجة إلى القمح لكي لا يموت من الجوع».

وأضافت الصحيفة في مقال آخر[47] «في وقتنا الحالي، لا يشغل رجال السياسة فكرهم بقضايا العرب إلاّ إذا تعلق الأمر بجباية الضرائب...».

كما أشارت جريدة الحق إلى حركة الهجرة إلى الخارج التي بدأت تنمو في أوساط الجزائريين بسبب سياسة الضرائب، حيث كتب زيد بن ذياب[48]: «.. قال أحد الولاة السابقين وهو السيد مونغارديك Mengarduque إن الجزائر دون العرب تصير مستعمرة مفقودة! أمام هذا الوضع سيقرر الرجال أصحاب القلوب الذين عانوا من البؤس، والإقصاء شيئا فشيئا الهجرة إلى الخارج، وقريبا لن يبق في الجزائر عدى التعساء فبسبب افتقارهم للمال ليس بإمكانهم مغادرة مسقط رأسهم».

7ـ الخدمة العسكرية:

الشائع، أن الأهالي دخلوا الجيش الفرنسي، وعرفوا الخدمة العسكرية ابتداء من سنة 1912 تاريخ تطبيق التجنيد العسكري في الجزائر، لكن الواقع عكس ذلك فعلاقة الجزائريين بالجيش الفرنسي تعود إلى بدايات الاحتلال الفرنسي؛ حيث كان يشكل فرق عسكرية منهم مدعمة بقيادة فرنسية بهدف الاستفادة منها في عملياته التوسعية، وقصد إخماد الثورات التي كان يشنّها الأهالي. فقد قام الجنرال كلوزيل بتشكيل ما يعرف بفرقة الزواف سنة 1830[49]، كما تمّ تشكيل فرق عسكرية أخرى بتسميات مختلفة، منها فرقة القناصة التي شكلت بمقتضى المرسوم الملكي الصادر يوم 28 أكتوبر 1836، ولكنها ألغيت في 8 فيفري 1838 رغم الخدمات الكبيرة التي قدمتها للسلطات الفرنسية[50]، بالإضافة إلى فريق أخرى منها: الصبايحية (Spahis) والقوم.

وقد عكف الإمبراطور نابليون على اجتذاب الجزائريين للالتحاق بالجيش الفرنسي، ولم تكن هذه سوى وسيلة لدمج الجزائر في فرنسا، ففي 25 جويلية 1866 طلب من وزير الشؤون الحربية دراسة إمكانية إقامة فرقة للفرسان في كل مجموعة من كتيبة الصبايحية، بشرط أن تكون كل فرقة متكونة من غير المتزوجين فقط، وقد أصدر قرار بذلك فيما بعد يوم 30 جانفي 1867، والهدف من ذلك هو الاستفادة من هذه الفرق في أي وقت[51].

رغم الخدمات التي قدمها الجنود الجزائريون للجيش الفرنسي، إلا أن الإدارة الفرنسية بدأت تغير سياستها تجاههم، وتجاه إخوانهم من المدنيين، ذلك أنها بدأت تفكر في إقامة جيش من الجزائريين يلزم بأداء الخدمة العسكرية الإجبارية دون حوافز، ودون مقابل، واعتبارهم مجرد متطوعين، وبرز هذا جليا عند إعلانها عن مشروع التجنيد الإجباري لأول مرة سنة 1891[52].

استقبل الجزائريون هذا المشروع بالمعارضة الشديدة، فهو يلزمهم قتال إخوانهم في الدين في، زيادة على ذلك فهم يقحمون في حرب لا علاقة لهم بها، ولا فائدة يرجونها منها، بل بالعكس فهم لا يأتمنون على حياتهم خصوصا وأنّ الإدارة الفرنسية جعلتهم في مقدمة الصفوف، والأكثر عرضة للمواجهة والقتال، كما أنهم رفضوه لأن الإدارة الفرنسية جعلتهم لعبة أو حقل تجارب إن صح

التعبير بإتباعها لسياسة غير منسقة يشوبها التناقض. ففي الوقت الذي اعتبرت فيه سكان الجزائر مجرد رعايا تطالبهم بأداء الخدمة العسكرية على غرار الفرنسيين، وهذا من واجبات الوطنية التي تتعارض مع الصفة السياسية، والاجتماعية الحالية للجزائريين المسلمين.

ساد في الجزائر موجة من السخط حول هذا المشروع التعسفي، وعمت المظاهرات في كامل القطر الجزائري، ورفعت العرائض إلى الإدارة الفرنسية، ومنها عريضة أهل تلمسان المحررة بتاريخ 7 أفريل 1891، التي استعمل فيها أصحابها شتى السبل لكي تغير الإدارة الفرنسية من موقفها، ومن بين ما استندوا عليه أن التجنيد الإجباري يعتبر انتهاكا للعقيدة الإسلامية ولمعاهدة 1830، ويضيف أصحاب العريضة أنهم وقفوا ضد بوعمامة، وغيره من مثيري الفتن ضد السلطات الفرنسية على أمل المحافظة على الوعود حتى أنهم قالوا إن الجزائريين ليسوا أكفاء للخدمة العسكرية كما أن هذا الالتزام سيؤثر على شخصيتهم ودينهم[53].

رغم المعارضة الشديدة لمشروع التجنيد سنة 1891، وبخاصة من المحافظين، استثنيت منها جماعة النخبة المثقفة ثقافة فرنسية بما فيها نشطاء جريدة الحق الذين عرضوا على الإدارة الفرنسية خدماتهم المتمثلة في القيام بضريبة الدم لقاء الحصول على المواطنة، وهذا الأمر يعد منطقيا إذا قيس بفكر النخبة في تلك الفترة التي فاوضت الإدارة الفرنسية حول التجنيد لقاء نيل الحقوق السياسية على أساس أنّ التجنيد واجب وطني، وهذا إقرار وإن لم يكن مباشر من طرف الإدارة الفرنسية بمواطنة الجزائريين، وقد أوضحت جريدة الحق موقفها من التجنيد بالقول[54]: «إذا كنتم تحبون وطنكم ولو قليلا؛ نظموا المسلمين الجزائريين، وحين تكون فرنسا في حاجة لمن يدافع عنها ستجد العرب أولاد الصحراء الذين لا يهابون شيئا، إنّ الحرب المقبلة ستؤكد ذلك، إنّ نداء وحيد من الميتروبول كفيل بذلك، فعلى العدالة أن تقف ضد أعدائنا، وعلى فرنسا أن تتلقفنا من النسيان، وسننتقم من تشويه السمعة والاعتداء»، وأضافت الجريدة في مقال آخر «... وعلى غرار المواطنين الفرنسيين سيدفع العرب الضرائب وأكثر من ذلك ضريبة الدم».

رابعا : حلّ جريدة الحق وتوقفها عن الصدور:

ساهمت القضايا التي تبنتها جريدة الحق في مقالاتها منذ أولى أعدادها في ذيوعها بين جموع النخبة الجزائرية المثقفة لأنها كشفت معاناة الجزائريين في ظل سلطة أجنبية اهتمت بالفرنسيين، وأقصت سكان البلاد الأصليين من الحياة السياسية والاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه حصرت وضيّقت على الجريدة، وقد تجّسد ذلك في مواقف بعض الصحف الفرنسية الاستعمارية التي قابلت الصحيفة ببرودة اتضحت منذ العدد الأول لجريدة الحق، ومن بين تلك الجرائد La Gazette Algérienne، وهي جريدة فرنسية استعمارية تصدر في بونا (عنابة) حيث كتبت قائلة[55]: «تحت هذا المسمى [الحق] صدرت جريدة جديدة من طرف شبان أهالي من منطقة بونا، نحن نرحب بزملائنا الجدد بشرط أن لا ينحرفوا عن البرنامج الذي نشروه...».

قامت جريدة La Gazette Algérienne بتهنئة جريدة الحق، وفي الوقت نفسه هددت صحفييها، وتدخلت في شؤونهم، وهذا من باب أنّ الحق صحيفة أهلية . إنّ هذا الموقف يوضح تخوف الجرائد الاستعمارية من تعاظم، ونمو الانتيلجنسيا الجزائرية فشبان جريدة الحق أرادوا التعبير عن مواقفهم، والدفاع عن حقوق الجزائريين المسلمين، وهذا لن يخدم مصلحة الكولون، وجرائدهم، والغريب أن الجريدة الفرنسية سارعت لإبداء امتعاضها من جريدة الحق واتخذت موقفا سلبيا تجاهها منذ عددها الأول؟، وهذا ما أوضحته جريدة الحق على لسان رئيس التحرير عمار السمار (زيد بن ذياب) الذي لم يتوان بدوره في الرد على الصحف المغرضة التي تسعى للتضييق على النشاط الصحفي الأهلي في مقال رد فيه على جريدة أخرى، وهي صدى وهران l'Echo d'Oran فعلى الرغم من البعد الجغرافي بين بونا (عنابة)، ووهران إلاّ أنّ تأثير جريدة الحق وصل سريعا إلى أكبر الجرائد الاستعمارية في ذلك الوقت، حيث كتب قائلا[56]: «لم تتجاوز صحيفتنا العددين حتى أزعجت الصحافة المعادية لتقدمنا، ورفعت أصواتها رغم أننا لم نقل أشياء كثيرة، لماذا؟ هذا لأنّ الصحافة اعتادت رؤية العرب دون دفاع، ودون سند لذلك رفضت فكرة تأسيس جريدة تناضل ضد الطغاة، وتوصل ضوء النهار، فالشمس الجميلة محتجبة في الجزائر،

كتب السيد ليس دوباك Lys de Pac في مقال له في جريدة صدى وهران "إنّ العربي وإن كان متعلما فعندما يكتب فليس هو من يمسك القلم". لا أستطيع أن أتبث العكس؛ لكن أكتف بالقول أنني لا اعتقد أن تجد أهالي جبناء يوقعون على مقالات لم يكتبوها، وفيما يتعلق بالحق فأنت مخطئ فجريدتنا محررة من طرفنا، ونتمنى أن لا نحتاج لأي شخص للإجابة على من يهاجمنا».

خصصت الجريدة مقالا في عددها الخامس عشر بعنوان "إلى أصدقائنا، إلى الفرنسيين" ترجو من خلاله القرّاء الالتفات إلى الجريدة وإنقاذها جاء فيه[57]: «جريدتنا ليست محلية، إنّما جريدة جزائرية بشرط لا للتجزئة وباتفاق مشترك، ناقشوا تذبذبها لا تتركوها تفقد صوتها في العدم، صوت الشهداء. فرنسيين كرماء وذوي نفوذ دعمونا في مهنتنا المقدسة، ودافعوا عنّا ضد المستغلين والمضطهدين، نتمنى أن تصل دعوتنا إليكم، الحق موقفة مؤقتا عن الظهور، ولم تصدر في صفحات عديدة سوى لأسابيع قليلة، لقد وضعنا اشتراك في الجريدة بسعر جد زهيد، وكنّا نعتقد أنّ الاشتراكات ستتكاثر مع ذلك فالعدد في الوقت الحالي لا زال ضئيل».

سعت جريدة الحق للاستمرار في ظل هذه الضغوطات ولم يُخْفِ صحفييها خوفهم من عدم الاستمرار، وقد برز ذلك في دعواتهم المستمرة للمشتركين بدفع اشتراكاتهم التي يبدو أنّهم تقاعسوا عن دفعها، وقد استغربت الجريدة هذا الأمر رغم أنّ قيمة الاشتراك زهيدة وقد قدرت بـ 05 فرنك داخل الجزائر، و10 فرنك في فرنسا، مع ذلك لم يتجاوز عدد المنخرطين في الجريدة 400 جزائري من أصل 10000 جزائري يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية، بالإضافة إلى 100 منخرط من الفرنسيين[58].

توقفت جريدة الحق عن الصدور بتاريخ 08 نوفمبر 1893 بعد صدور العدد الخامس عشر منها، وعادت للظهور بتاريخ 14 جانفي 1894، لكن هذه المرة خصصت صفحة باللغة العربية بناء على طلب بعض المشتركين وتعميما للفائدة[59]، ولعلّ هذا يعود إلى سعي الجريدة لتوسيع مساحة قراءها، لكن القارئ للصفحة العربية يكتشف أنّها مجرد ترجمة للمقالات الفرنسية، لكن هذا لا يعيب الجريدة التي عادت للصدور من جديد رغم المضايقات المستمرة من قبل الصحافة الاستعمارية والكولون.

أمّا القارئ للعدد السادس عشر فيلحظ حدّة نبرة الصحفيين مقارنة مع ما سبق، وهذا مرّده سببان:

– أولهما مسعى جريدة الحق لمواصلة الظهور رغم العقبات التي صادفتها، وحول هذا الشأن كتب زيد بن ذياب[60] «تجربتنا لا زالت حديثة، ولا ينبغي أن تتوقف فجأة فهي لم تنته بعد، اليوم نأخذها [التجربة] بأكثر مرارة من السابق، لكن هذه المرّة يحدونا الأمل، ودون خوف من أن نصادف من يعيق مسيرتنا نحو الأمام، نحن أقوياء بحقوقنا وعدم انتمائنا الحزبي. جريدة الحق ليست تابعة لكتلة، هي مستقلة، وانشغالها يصب في كشف عيوب من لا يحب العرب...».

– ثانيهما إعادة تنظيم إدارة الجريدة ونستشف هذا في ظهور أسماء مستعارة جديدة يضاف إليها رئيس التحرير زيد بن ذياب، وهي: الرشيد، البهجي، الأسد، تلميذ، أبو الهول، الوهراني، خ.ق.

هذه الاستمرارية من طرف محرري جريدة الحق البوني في صدور جريدتهم رغم المتابعة، والمراقبة المستمرة للسلطة الفرنسية ؛ زادت من حنق هذه الأخيرة، وأصدرت قرارا بالحد من نشاطها، وقد أوضحت جريدة الحق هذا الأمر في عددها الواحد والعشرين[61]، حيث صدرت تعليمة بمنع توزيع، وبيع الجريدة في الدواوير، وهذا بناء على برقية بعثها مراسل الجريدة من قالمة[62].

وقد استغربت الجريدة من هذا الموقف فكتبت[63]: «... هناك أمران؛ إمّا أنّ جريدة الحق بشّرت فعليا بتمرد الأهالي، وهنا في هذه الحالة يتوجب معالجة الأمر في المحاكم الزجرية، ومهاجمتها (الجريدة) بقسوة، أو أنّها لم تتعد حدود المناقشة النظرية، وهنا من الحماقة منعها في الدوار في حين لا زالت توزع في المدن، أتعنون بذلك أنّ الأهالي الذين يسكنون في بونا، قالمة، قسنطينة، لن يتأثروا بمقالات الحق، في حين أنّ هذه المقالات تشكل خطورة على العرب الأميين في الدواوير المعزولة».

كانت صحيفة الحق ذكية في ردها على موقف السلطة الفرنسية ممثلة في شخص رئيس مفتشية الشرطة في قالمة الذي منع توزيع الجريدة في الدواوير، فقد كتب الشيخ أبو دربالة قائلا[64]: «كان فلاحو فرنسا الذين يعيشون في المناطق النائية جمهوريين بفضل صحيفة Le petit Journal التي اخترقت كافة المناطق، ولقنت سكانها معنى الجمهورية وحبها، هل يعني هذا أنّ الحكومة فكرت ولو للحظة لحلّ هذه الصحيفة، إذا فعلت فرنسا ذلك فهي لن تكون جمهورية على الإطلاق. إنّ صحيفة الحق تقوم بمثل ما قامت به تلك الصحيفة، فهي تعرّف بالمؤسسات الفرنسية، فذلك سيعود بالفائدة على العرب كالفرنسيين، فتحلوا بالصبر والشجاعة».

لم يشفع دفاع جريدة الحق لها أمام الإدارة الفرنسية التي سرعان ما أصدرت قرارا بحضر جريدة الحق بعد طلب تقدم به والي مدينة قسنطينة شخصيا إلى وزارة الداخلية بعد سلسلة المقالات التي نشرتها الجريدة، وبذلك انتهى تاريخ جريدة الحق في عددها الواحد والعشرين عن عمر لم يتجاوز الثمانية أشهر.

كانت تجربة جريدة الحق أرضية انطلقت منها الصحافة الأهلية، فنشطاء جريدة الحق لم يتوقفوا بعد حضر جريدتهم، حيث أن رئيس التحرير عمار السمار الذي يعد أول صحفي في الجزائر قد واصل نشاطه الصحفي سنة 1895 من خلال جريدة L'Eclair لصاحبها Simon Leca، وهي الجريدة التي صارت تعرف ابتداء من عددها الثامن باسم la Bataille Algérienne[65]، أمّا رفقاءه فقد ساروا على نهجه، أمثال خليل قايد العيون، وصادق دندان الذي أسس جريدة الإسلام L'Islam في بونا سنة 1909، وكذا عبد العزيز طبيبل و إبراهيم مرداسي مؤسسي صحيفة l'Étendard Algérien سنة 1910[66].

ما يمكن قوله أنّ صحيفة الحق البوني عبرت بحق عن مواقف مجموعة من الشبان المثقفين الذين سعوا لرفاهيتهم، وتقدمهم في ظل سلطة أجنبية رحبوا بها، ولم يطعنوا في شرعيتها، لكن ذلك كان وفق أسس حكيمة تقوم على الاعتزاز بالعرق العربي، وبالدين الإسلامي، ومنح الجزائريين حقوقهم السياسية، والمدنية وتخليصهم من نير القوانين الاستثنائية.

الإحالات :

(1)- كانت جريدة الاسطافيت تدار من على متن سفن الحملة، ويشرف عليها جون توسان ميرل Jean Toussaint Merle وتتلخص مهمة الاسطافيت في تغطية جديد الجيش ومدى تقدمه . ينظر Le Journal des débats politiques et littéraires (n° 981) du 23 mars 1943.

(2) – Mohamed Arezki Himeur, Communication, études et analyses, presse écrite période coloniale, Djiri Magazine, Alger, Mai 2011.

(3) – El Hack, N° 01 , 30 Juillet 1893 .

(4) - El Hack, N° 03, 13 Aout 1893

(5) - Ibid

(6)- يبرز اهتمام جريدة الحق بالأخبار المحلية وحتى الدولية في أعدادها الأخيرة، في الوقت التي بدأت تعاني خلاله من الرقابة والضغط الفرنسي.

(7)- تولى الشيخ بودربالة رئاسة تحرير الجريدة في عددها العاشر بالنيابة مكان عمار السمار (الحق، ع 10، 01 أكتوبر 1893).

(8)- تألف العدد الأول من جريدة الحق من تسع (09) صفحات، أمّا باقي الأعداد فقد بلغ عدد صفحات كل واحدة منها ستة (06).

(9) -El Hack, N°01 , 30 Juillet 1893

(10) - Zeid Ben Diab, Notre programme, In El Hack , N° 01 , 30 Juillet 1893.

(11)- هنري دي روشفور لوساي (1831–1913)، صحفي وأديب فرنسي معارض من اليسار المتطرف أسس جرائد هامة منها:

_La Marseillaise وهي جريدة يومية أسسها بتاريخ 19 ديسمبر 1869 اشتهرت بمعارضتها القوية للإمبراطورية الثانية (1852-1870) ولاقت شعبية في الأوساط الفرنسية فقد كانت توزع أزيد من خمسين (50000) نسخة. للمزيد ينظر

Pierre ALBERT, « ROCHEFORT HENRI DE - (1831-1913) », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 21 novembre 2014. URL: http://www.universalis.fr/encyclopedie/henri-de-rochefort/

(12)- درومون إدوارد (1844– 1917) صحفي وأديب فرنسي، من أول أعماله الأدبية Mon Vieux Paris سنة 1878، وفي سنة 1886 ظهرت جريدة France juive التي برز فيها قلم درومون المعادي للسامية، وفي سنة 1892 أسس درومون صحيفته الخاصة المسماة La Libre Parole؛ طرح من خلالها رسائله القريبة من الاشتراكية. للمزيد ينظر

Pierre-Robert LECLERCQ, « DRUMONT ÉDOUARD - (1844-1917) », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 21 novembre 2014. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/edouard-drumont/

(13) -El Hack , N° 01 , 30 Juillet 1893.

(14)- من بين أهم الأعمدة الأدبية في المجلة رواية زيد بن ذياب المسماة آه علي يا أخي.

(15) - El Hack, N° 01, 30 Juillet 1893.

(16) - , Ed Hérates, Paris, 1936, p 146. les Israelites Algériens Martin Claud,

(17) –Estoublon & le Febure, Code de l'Algérie Annoté (1830-1895) ,Adolphe Jourdan, Librairie, Editeur, Alger, 1896, p 374.

(18) -Agéron Ch-R , Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T1 PUF, Paris, 1968, p504.

(19) Estoublon & le Febure op cit, p -369.

(20)- ولد جول فيري سنة 1832 بسانت ديي، محام ورجل دولة معارض للنظام المحلي، ولقد تم انتخابه نائبا جمهوريا لباريس في أواخر العهد الملكي، أي سنة 1869، كما شغل منصب رئيس بلدية باريس خلال حصار 1870، ولجول فيري مساهمات عدة في السياسة فقد كان وزيرا للتعليم العام ما بين 1879 إلى 1883، ثم صار رئيسا لمجلس الشيوخ حتى وفاته سنة 1893.

(21)- كان من أهم العرائض يومها عريضة سي محمد بن رحال نائب من ندرومة، وزميله الدكتور ابن العربي نائب من الجزائر العاصمة، للمزيد ينظر؛ صبرينة الواعر، سي امحمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003.

(22)- ورد لفظ العرب أو العرب الجزائريون بدل الأهالي في أغلب أعداد جريدة الحق.

(23) - Zeid Ben Dieb, "la Féodalité en Algérie", In Journal El Hack N°02, 06 Aout 1893

(24)- Ibid.

(25)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 26–27.

(26)-_Bouvresse Jacques, Les Délégations Financières Algériennes (1898-1945), Inédite, Université de Nancy 2, 1979, p 14.

(27)- Benhabiles Cherif, L'Algérie Française vue par un Indigène, Imprimerie Oriental, Fontana, Fréres, Alger, 1914, p 93.

(28) - El Hack, N° 17, 21 Janvier 1894.

(29)- اسكندر إسحاق سيناتور بمجلس الشيوخ الفرنسي.

(30) –Albert Huques, la Nationalité Française chez les Musulmans d'Algérie , librairie Mascq, Paris, 1899, p 216-217

(31) - El Hack,N° 13, 22 Octobre 1893.

(32) - El Hack, N°04, 20 Aout 1893.

(33) - El Hack, N°06, 03 Septembre 1893.

(34) - Ibid.

(35) - El Hack, N° 08, 17 Septembre 1893.

(36) - El Hack, N°06, 03 Septembre 1893.

(37)- El Hack, N°06, 03 Septembre 1893.

(38)- 08 Octobre 1893. El Hack, N°11

(39). El Hack, N°06, 03 Septembre 1893

(40) - El Hack, N° 11, 08 Octobre 1893.

(41) -El Hack, N° 11, 08 Octobre 1893.

(42) - El Hack, N° 12, 15 Octobre 1893.

(43) - Ibid.

(44) - El Hack, N°06, 03 Septembre 1893.

(45) - El Hack, N°13, 22 Octobre 1893.

(46) - El Hack, N° 05, 27 Aout 1893.

(47) - El Hack, N°16, 14 Janvier 1894.

(48) - El Hack, N° 13, 22 Octobre 1893.

(49) Julien Ch-A, Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1971, PUF, Paris, 1964. p275 -

(50)- من أبرز المعارك التي شاركت فيها عملية احتلال قسنطينة سنة 1837. انظر. لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص 121.

(51)- لونيسي (إبراهيم)، القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847–1870)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، (1993–1994) ص122.

(52)-Favord Charles, Le F.LN et l'Algérie, Paris, 1962, p197.

(53)- Ibid, pp197 - 199

(54)-El Hack, N° 09, 24 Septembre 1893.

(55) -la Gazette Algérienne, 9eme Année, N°61, 02Aout

(56) - El Hack, N° 03, 13 Aout 1893.

(57)- صدر هذا العدد بصفة استثنائية يوم الأربعاء 1893 El Hack, N° 15 , 08 Novembre

(58) - Ibid.

(59)- جريدة الحق، ع 16، 14 جانفي 1894.

(60) - El Hack, N° 16, 14 Janvier 1894.

(61) - El Hack, N° 21, 18 Février 1894.

(62)- N° 04, Jeudi 15Fevrier1894. Guelma -Journal

(63)- El Hack, N° 21, 18 Février 1894

(64) - Ibid.

(65) -Zahir Ihddaden, Histoire de la presse Indigène en Algérie, E .N.A.L, Alger, 1983, p 164.

(66)-Yoke-Sum Wong & Derek Sayer, Twenty years of the journal of historical Sociology, Vol 02, Ed Blackwell Publishing Ltd, USA, 2008, p 308-309